Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam
Volume 2 Nomor 1 Juni 2026
Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com
Website Jurnal : https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

النزاع في تقسيم المال المشترك والميراث الشرعي
(دراسة تحليلية فقهية وقانونية في إندرامايو)

Suhael
Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
suhailbajri@gmail.com

Sabilul Muhtadin
Program Studi Hukum Keluarga Islam
Sekolah Tinggi Dirosat Islamiyah Imam Syafi'i Jember
sabil.abuziyad@gmail.com

ABSTRACT

Inheritance disputes in Muslim families are increasingly emerging due to divergences in the application of Islamic inheritance law (fiqh al-mawarith) and Indonesian positive law, particularly regarding the concept of joint marital property (gono-gini). These differences often create legal uncertainty and conflict among heirs when determining the distribution of a deceased person's estate. This study aims to examine the resolution model of inheritance disputes arising from such legal divergences. It focuses on a dispute involving a Muslim family in Kandanghaur District, Indramayu Regency, where the husband and children of the deceased disagreed over the mechanism of asset distribution. This study employs a qualitative approach using a normative-empirical legal research method. Data were collected through interviews with family members involved in the dispute, supported by documentary analysis and a literature review. The findings reveal that the husband insisted on dividing joint marital property prior to the inheritance distribution, while the children demanded the direct application of Islamic inheritance rules. The study also finds that inter vivos gifts (hibah) granted during the deceased's lifetime did not eliminate the inheritance rights of other heirs. This research highlights the need for harmonization between Islamic inheritance law and national legal practices, as well as the importance of strengthening public understanding of fiqh al-mawarith to prevent inheritance conflicts in Muslim families.

Keywords: inheritance dispute, *fiqh al-mawarith*, joint property, *hibah*, Islamic law

E-ISSN: 3109-9130

ملخص البحث

تزايدت في الآونة الأخيرة نزاعات الميراث في الأسر المسلمة نتيجة اختلاف تطبيق أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية (فقه المواريث) مع القانون الوضعي الإندونيسي، ولا سيما فيما يتعلق بمفهوم المال المشترك بين الزوجين. وغالبًا ما يؤدي هذا الاختلاف إلى حالة من عدم اليقين القانوني ونشوء النزاعات بين الورثة عند تحديد آلية توزيع التركة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل نموذج تسوية نزاعات الميراث الناشئة عن هذا الاختلاف في الأسس القانونية. وتركّز الدراسة على نزاع وقع في إحدى الأسر المسلمة في منطقة كاندانغهاور، بمحافظة إندرامايو، حيث ظهر خلاف بين الزوج وأبناء المتوفاة حول آلية تقسيم الممتلكات. اعتمدت هذه الدراسة المنهج النوعي باستخدام المدخل القانوني المعياري–التجريبي. وقد جُمعت البيانات من خلال المقابلات مع أفراد الأسرة المعنيين بالنزاع، إلى جانب تحليل الوثائق والمراجع العلمية. وتُظهر نتائج الدراسة أن الزوج طالب بتقسيم المال المشترك قبل توزيع الميراث، في حين أصرّ الأبناء على تطبيق أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية مباشرة. كما بيّنت الدراسة أن الهبات التي قُدّمت في حياة المتوفاة لم تُسقط حقوق بقية الورثة في الميراث. وتؤكد هذه الدراسة على أهمية تحقيق قدر من التوافق بين أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية والممارسات القانونية الوطنية، إضافة إلى ضرورة تعزيز فهم المجتمع لفقه المواريث للحد من النزاعات الأسرية المتعلقة بالميراث في الأسر المسلمة.

كلمات مفتاحية: نزاع الميراث، فقه المواريث، المال المشترك، الهبة، الشريعة الإسلامية.

أ. المقدمة

يُعَدّ علمُ المواريث في الفقه الإسلامي *فقه المواريث* (أحدَ الأركان الأساسية في منظومة الأحكام الأسرية في الإسلام، إذ يستند مباشرةً إلى مصادر التشريع الأصلية، وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، واجتهادات العلماء. وقد نُظِّمت أحكام الميراث في الإسلام تنظيمًا دقيقًا وصريحًا في القرآن الكريم، ولا سيما في سورة النساء، ثم جاءت السنة النبوية لتوضيحها وبيان تطبيقاتها العملية، خاصةً فيما يتعلق بترتيب الحقوق الواجبة قبل قسمة التركة، كقضاء الديون وتنفيذ الوصايا. وانطلاقًا من هذه المصادر، قام علماء أهل السنة بصياغة أحكام الميراث ضمن علم الفرائض الذي يتصف بكونه

علمًا توقيفيًّا، أي أن أحكامه قد حُدِّدت مباشرةً من قِبَلِ الله تعالى، ولا تقبل التغيير أو التعديل بناءً على الاجتهادات العقلية البشرية. ويهدف نظام الميراث في الإسلام في جوهره إلى تحقيق العدل، ومنع الظلم، وتقليل احتمالات النزاع بين الورثة.[1]

ومن الناحية المعيارية، يُفترَض أن تكون أحكام الفرائض مرجعًا أساسيًا للمسلمين في حل قضايا الميراث. غير أن الواقع العملي في حياة المجتمع المسلم في إندونيسيا يُظهر أن تطبيق أحكام الميراث الإسلامي لا يسير دائمًا وفق مقتضيات فقه الفرائض.[2] ويُعزى ذلك، من بين عوامل أخرى، إلى سريان القوانين الوضعية الوطنية التي تنظّم شؤون الأسرة، ولا سيما ما يتعلق بمفهوم المال المشترك بين الزوجين[3] (*harta bersama / gono-gini*) في عقد الزواج إذ ينصّ القانون الإندونيسي رقم (1) لسنة 1974 بشأن الزواج على أن الأموال المكتسبة أثناء الحياة الزوجية تُعَدّ ملكًا مشتركًا بين الزوج والزوجة، بحيث تُقسَّم هذه الأموال إلى قسمين عند وفاة أحد الزوجين قبل الشروع في قسمة الميراث. ويؤثر هذا الإجراء تأثيرًا مباشرًا في تحديد مكونات التركة التي ستوزَّع على الورثة، وغالبًا ما يؤدي إلى اختلافات جوهرية مع الأحكام المقررة في الفقه الإسلامي.

وقد تناولت عدة دراسات سابقة موضوع الميراث وعلاقته بالقانون الوضعي في إندونيسيا.

الدراسة الأولى بعنوان "Pembagian Harta Warisan berdasarkan Metode Hukum Waris Islam dan Kompilasi Hukum Islam" للباحثة Khayati (2023). وأظهرت نتائج البحث أن تسوية منازعات الميراث في المحكمة الشرعية بمدينة كنداري تتيح للأطراف حرية اختيار الأساس القانوني المعتمد، سواء أكان الفقه الإسلامي، أم القانون المدني، أم مدونة الأحكام الإسلامية. كما أظهرت نتائج البحث أن آلية تحديد الورثة وأنصبتهم تتأثر بشكل كبير بالنظام القانوني المختار. ويختلف هذا عن الدراسة الحالية التي تركز على نزاع أسري واقعي بين الأب والأبناء في Kecamatan Kandanghaur, Kabupaten Indramayu، خاصة فيما يتعلق بالتعارض بين مفهوم المال المشترك وأحكام فقه المواريث.

[1] Najma, S. N. N., & Surahmad Surahmad. (2025). Penerapan Asas Keadilan dalam Penetapan Warisan Tanpa Ahli Waris di Peradilan Agama. *JURNAL USM LAW REVIEW*, *8*(3), 2403–2420. https://doi.org/10.26623/julr.v8i3.13034

[2] Hariati, S. (2024). Penerapan Hukum Waris Islam Pasca Berlakunya Kompilasi Hukum Islam di Indonesia. *JURNAL SOSIAL EKONOMI DAN HUMANIORA*, *10*(3), 528–534. https://doi.org/10.29303/jseh.v10i3.666

[3] Anindya, D., Stie, H., & Riau, M. (2021). PERBANDINGAN PEMBAGIAN HARTA BERSAMA MENURUT HUKUM POSITIF DAN HUKUM ISLAM. *Jurnal Gagasan Hukum*, *03*(02). https://journal.unilak.ac.id/index.php/gh/

الدراسة الثانية بعنوان "Konsep Harta Bersama (Gono-Gini) dalam Perspektif Hukum Positif Indonesia" للباحثين Anindya dkk. (2021). وأظهرت نتائج البحث أن مفهوم المال المشترك (gono-gini) في القانون الوضعي الإندونيسي يُعد أساسًا لتقسيم الأموال المكتسبة أثناء الحياة الزوجية، وأن تطبيقه في بعض الحالات يمتد إلى ما بعد وفاة أحد الزوجين، مما يؤثر في مقدار التركة التي تُقسم بين الورثة. أما الفرق مع هذه الدراسة فيتمثل في أنها لا تقتصر على الجانب النظري لمفهوم المال المشترك، بل تدرس أثره المباشر في حقوق الورثة ضمن نزاع أسري واقعي.

الدراسة الثالثة بعنوان "Pelaksanaan Hukum Waris Islam dalam Masyarakat Muslim Indonesia" للباحثة Hariati (2024). وأظهرت نتائج البحث أن التطبيق العملي لأحكام الميراث في المجتمع المسلم يتأثر بالأعراف الاجتماعية وبالقانون الوطني، ولا يجري دائمًا وفق قواعد فقه الفرائض، مما يؤدي إلى ازدواجية في فهم حقوق الورثة وآلية تقسيم التركة. ويختلف البحث الحالي في أنه يعالج هذه الازدواجية من خلال دراسة حالة أسرية محددة في الواقع.

الدراسة الرابعة بعنوان "Prinsip Keadilan dalam Sistem Faraidh dan Penyelesaian Sengketa Ahli Waris" للباحثين Najma dan Surahmad (2025). وأظهرت نتائج البحث أن نظام الفرائض في الشريعة الإسلامية يهدف إلى تحقيق العدالة، ومنع الظلم، وتقليل النزاعات بين الورثة من خلال تحديد الأنصبة بنصوص قطعية. أما الدراسة الحالية فلا تقف عند الجانب المعياري فحسب، بل تحلل كيفية تطبيق هذه المبادئ في واقع النزاع الأسري.

أما جِدَّةُ هذه الدراسة فتتمثل في تركيزها على نزاع ميراث واقعي بين الأب والأبناء في محافظة إندرامايو، لا يقتصر على إشكالية تقسيم المال المشترك فحسب، بل يشمل كذلك أثر الهبة غير المتوازنة، والوصية، والزواج الثاني للأب، وما يترتب على ذلك من إشكالات عملية تمسّ حقوق الورثة في ضوء فقه المواريث والقانون الوضعي الإندونيسي. ولما كانت الدراسات السابقة قد ركزت في الغالب على الجوانب المعيارية والنظرية، دون تحليل النزاعات الأسرية الواقعية بصورة شاملة، فإن هذه الدراسة تأتي لسدّ هذا الفراغ البحثي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة بعنوان: "النزاع في تقسيم المال المشترك والميراث الشرعي: دراسة تحليلية فقهية وقانونية في إندرامايو"، وذلك من خلال تقديم تحليل فقهي وقانوني متكامل لهذا النزاع الأسري الواقعي.

وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في نزاع الميراث الذي وقع في منطقة كاندانغهور، بمحافظة إندرامايو، وهو ما يُعَدّ موقعًا ميدانيًا لهذه الدراسة. فبعد وفاة الزوجة، نشأ خلاف بين الزوج وأبنائه حول آلية تقسيم التركة؛ حيث طالب الزوج

بتطبيق مبدأ المال المشترك ليحصل على نصيب أكبر، في حين أصرّ الأبناء على إجراء القسمة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية مباشرةً. وقد ازدادت تعقيدات هذا النزاع بوجود ديون متروكة، وهبات أُعطيت في حياة المورِّثة، وشبهة وصية لأحد الأبناء، إضافةً إلى زواج الزوج مرةً ثانية. وحتى وقت إجراء هذا البحث، لم يصل النزاع إلى حلٍّ واضح، مما ينذر باستمرار الخلاف الأسري لفترة أطول.

ومن منظور الفقه الإسلامي، فإن المال الذي أُعطي على سبيل الهبة الصحيحة في حياة الواهب لا يُعَدّ من التركة، ما دام لا يشتمل على عنصر الظلم أو الإضرار بحقوق باقي الورثة. [1] كما أن الوصية للوارث لا تجوز من حيث الأصل إلا برضا جميع الورثة. ويؤدي ضعف الفهم الشامل لهذه المبادئ الشرعية في كثير من الأحيان إلى تفاقم النزاعات المتعلقة بقسمة الميراث في المجتمع. وبناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النزاع القائم بين مفهوم المال المشترك في القانون الوضعي وأحكام الميراث الشرعي في التطبيق الأسري لدى المسلمين، ودراسة آليات تسويته من منظور فقه الفرائض عند أهل السنة والجماعة، إلى جانب أحكام القانون الوضعي الإندونيسي. وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤالين الرئيسيين الآتيين: ما أسباب النزاع في تقسيم المال المشترك والميراث الشرعي بين أفراد الأسرة المسلمة؟ وكيف يمكن تسوية هذا النزاع في ضوء فقه المواريث والقانون الوضعي الإندونيسي؟ ومن المؤمّل أن تسهم هذه الدراسة إسهامًا علميًا وعمليًا في تحقيق تسوية عادلة للنزاعات الميراثية تقوم على العدالة واليقين القانوني.

ب. منهج البحث

هذا البحثُ بحثٌ نوعيٌّ يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يهدف إلى وصف الوقائع التي تحدث في الميدان وصفًا منهجيًّا، ثم تحليلها في ضوء أحكام الفقه الإسلامي والقانون الوضعي الساري. وقد اختير هذا المنهج لأن الدراسة تركز على الكشف عن النزاع المتعلق بتقسيم التركة بين مفهوم المال المشترك وأحكام الميراث الشرعي، وذلك من خلال دراسة حالة واقعية حدثت في المجتمع.[1]

ويعتمد هذا البحث على مدخلين رئيسين، هما المدخل القانوني المعياري (اليوريديكي المعياري) والمدخل القانوني التطبيقي (اليوريديكي الإمبيريقي). ويُستخدم المدخل المعياري لدراسة أحكام الميراث في الإسلام بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية، إضافةً إلى الدراسات المنشورة في المجلات العلمية المعاصرة. كما يُستفاد من هذا المدخل في تحليل أحكام

القانون الوضعي الإندونيسي، ولا سيما القانون رقم (1) لسنة 1974 بشأن الزواج، ومدونة الأحكام الإسلامية، فيما يتعلق بتنظيم المال المشترك وأحكام الميراث.

أما المدخل التطبيقي، فيُستخدم للوقوف على كيفية فهم هذه الأحكام القانونية وتطبيقها عمليًا في المجتمع، وذلك من خلال دراسة حالة نزاع في الميراث وقع في منطقة كاندانغهور، بمحافظة إندرامايو، التي تُعدّ موقعًا ميدانيًا لهذا البحث.

وتتكون مصادر البيانات في هذا البحث من البيانات الأولية والبيانات الثانوية. وقد جُمعت البيانات الأولية من خلال مقابلات محدودة مع أحد الأطراف المتورطين مباشرةً في نزاع الميراث، إضافةً إلى عدد من الأشخاص الآخرين الذين لديهم معرفة بظروف النزاع وآراء الأطراف ذات الصلة. وقد أُجريت المقابلات مع مراعاة آداب البحث وأخلاقياته، بما في ذلك الاعتبارات المتعلقة بالفروق العمرية بين الباحث والمبحوثين. أما البيانات الثانوية فتم الحصول عليها من خلال الدراسة المكتبية، والتي شملت المجلات العلمية المعاصرة، والتشريعات المتعلقة بالزواج والميراث، والكتب العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

واعتمدت تقنيات جمع البيانات على المقابلة والتوثيق. فقد أُجريت المقابلات المعمقة لاستقصاء المعلومات المتعلقة بتسلسل أحداث النزاع، ومواقف الأطراف، والعوامل التي أسهمت في نشوء الخلاف. كما استُخدمت تقنية التوثيق لجمع البيانات المتمثلة في الوثائق القانونية، والسجلات الأسرية، والمراجع المكتوبة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما تحليل البيانات، فقد تم باستخدام التحليل النوعي وفق المنهجين الاستقرائي والمقارن. حيث جرى تصنيف البيانات أولًا وفق محاور البحث، ثم تحليلها من خلال المقارنة بين أحكام الميراث في فقه الفرائض وأحكام القانون الوضعي الإندونيسي المتعلقة بالمال المشترك وتقسيم التركة. وبناءً على نتائج هذه المقارنة، استُخلصت الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة النزاع القائم وإمكانات تسويته.

كما أُولِيَ هذا البحث عناية خاصة بجوانب أخلاقيات البحث العلمي، ولا سيما ما يتعلق بالحفاظ على سرية هويات أطراف النزاع. وقد استُخدمت جميع البيانات التي تم جمعها لأغراض أكاديمية بحتة ولتطوير الدراسات في مجال فقه الأسرة الإسلامية، دون أن يكون لها أي غرض شخصي أو أن تؤدي إلى تأجيج النزاع القائم.

ت. البحث ونتائجه

أولًا: مفهوم المال المشترك (غانو-غيني) في القانون الوضعي الإندونيسي

يُقصد بالمال المشترك (غانو-غيني) في النظام القانوني الإندونيسي الأموال التي يكتسبها الزوجان أثناء قيام العلاقة الزوجية، دون النظر إلى من قام بالعمل أو باسم من سُجلت الملكية. وينطلق هذا المفهوم من التصور القانوني والاجتماعي الذي يرى أن الزواج لا يقتصر على رابطة عاطفية وروحية فحسب، بل يمثل أيضًا شراكة اقتصادية قائمة على التعاون في بناء الحياة الأسرية.[4]

وقد نظّم القانون الإندونيسي هذا المفهوم بشكل صريح في قانون الزواج رقم 1 لسنة 1974، حيث نصّت المادة (35) الفقرة (1) على أن الأموال المكتسبة أثناء الزواج تُعد ملكًا مشتركًا للزوجين، في حين أكدت الفقرة (2) أن الأموال الشخصية التي يمتلكها كل من الزوج أو الزوجة قبل الزواج، وكذلك الأموال التي يحصل عليها أحدهما عن طريق الهبة أو الميراث، تبقى تحت السيطرة الفردية لكل طرف ما لم يُتفق على خلاف ذلك في عقد الزواج [5].ويُظهر هذا التنظيم وجود تمييز واضح بين المال المشترك والمال الشخصي في الإطار القانوني الوطني.

كما عززت مدونة الأحكام الإسلامية (Kompilasi Hukum Islam) هذا المبدأ باعتبارها المرجعية القانونية للأحوال الشخصية للمسلمين في إندونيسيا. فقد نصّت المادة (85) على أن وجود المال المشترك لا يلغي وجود أموال خاصة لكل من الزوجين[6]، في حين أكدت المادة (86) أن الأصل عدم اختلاط أموال الزوج بأموال الزوجة إلا في حدود ما نتج عن الكسب المشترك أثناء فترة الزواج. ويعكس هذا التنظيم محاولة للتوفيق بين المبادئ القانونية الوضعية والمفاهيم العامة للعدالة في العلاقات الأسرية.[7]

[4] Susanti, S., Muh. Yunan Putra, & Hikmah. (2025). Status Harta Bersama Suami Kedua dalam Pembagian Waris Menurut Hukum Islam: Studi Yuridis-Empiris di Kota Bima. *Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah: Jurnal Hukum Keluarga dan Peradilan Islam*, *6*(2), 127–140. https://doi.org/10.15575/as.v10i2.46232.

[5] Republik Indonesia, *Undang-Undang Nomor 1 Tahun 1974 tentang Perkawinan*, Pasal 35.

[6] Khosyi'ah, S. (2018). Keadilan Distributif atas Pembagian Harta Bersama dalam Perkawinan bagi Keluarga Muslim di Indonesia. *Al-Manahij: Jurnal Kajian Hukum Islam*, *11*(1), 35–48. https://doi.org/10.24090/mnh.v11i1.1266.

[7] Hidayat, M. (2024). Islam, State, and Local Wisdom: An Examination of Widowhood Inheritance Law in Indonesia. *Al-Qadha : Jurnal Hukum Islam dan Perundang-Undangan*, *11*(2), 312–327. https://doi.org/10.32505/qadha.v11i2.9518.

وفي حالات انحلال العلاقة الزوجية بسبب الطلاق، نصّت المادة (97) من مدونة الأحكام الإسلامية على أن المال المشترك يُقسم بالتساوي بين الزوجين ما لم يوجد اتفاق مسبق يخالف ذلك [8].ويُظهر هذا النص تبني المشرّع لمبدأ المساواة في توزيع الثروة الناتجة عن الحياة الزوجية، باعتبار أن كلا الطرفين قد أسهما بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوينها.

في الممارسة الاجتماعية، يُطبَّق مفهوم المال المشترك في كثير من الأحيان لا في حالات الطلاق فحسب، بل أيضًا عند وفاة أحد الزوجين. وغالبًا ما يطالب الزوج الباقي على قيد الحياة بتقسيم المال المشترك أولًا، بحيث تصبح التركة (التِّركة) مقتصرة على ما تبقّى من الأموال بعد تقسيم الغانو-غيني [9].وينطلق هذا التطبيق من فهمٍ مفاده أن نصف المال المشترك يُعدُّ حقًّا ثابتًا للزوج الحيّ، ومن ثمّ لا يجوز إدخاله كاملًا ضمن أموال التركة التي تُوزَّع على الورثة.

وهذا التطبيق لمفهوم المال المشترك في حالة الوفاة هو الذي يُثير في الغالب إشكالات قانونية وفقهية عند مواجهته بأحكام الميراث في الشريعة الإسلامية. ففي فقه المواريث لا يُعرَف مبدأ تقسيم نصف المال تلقائيًا للزوج الباقي قبل مباشرة إجراءات الإرث، لأن جميع أموال المتوفى تُعدُّ في الأصل تِركةً بعد خصم الحقوق المتعلقة بها، كالدُّيون والوصايا وسائر الالتزامات الشرعية [10].وبناءً على ذلك، فإن اختلاف المنظور بين القانون الوضعي وفقه المواريث الإسلامي كثيرًا ما يصبح مصدرًا للنزاعات داخل الأسرة المسلمة، ولا سيما عندما يسعى كلُّ طرف إلى حماية مصالحه الاقتصادية استنادًا إلى مرجعية قانونية مختلفة.[11]

ثانيًا: مفهوم تقسيم الميراث في فقه المواريث

يُعَدّ علم المواريث (*فقه المواريث* (جزءًا أصيلًا من منظومة الشريعة الإسلامية، وله مكانة بالغة الأهمية؛ لارتباطه المباشر بحفظ المال (*حفظ المال* (وتحقيق العدل داخل الأسرة المسلمة. وتُصنَّف أحكام الميراث ضمن الأحكام الشرعية ذات الطبيعة التوقيفية (*التوقيفية*(، أي إن تشريعاتها قد وردت بنصوص قطعية من القرآن الكريم والسنة النبوية، فلا

[8] Instruksi Presiden Republik Indonesia Nomor 1 Tahun 1991 tentang Kompilasi Hukum Islam, Pasal 97.
[9] Muthmainnah, M., & Santoso, F. S. (2019). Akibat Hukum Harta Bersama Perkawinan Dalam Pewarisan Di Indonesia Analisis Komparatif Hukum Islam Dan Hukum Adat. *Ulumuddin : Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman*, *9*(1), 81–96. https://doi.org/10.47200/ulumuddin.v9i1.286.
[10] Fiantika Armanda, Salsa Luthfiah Rezki, & Kurniati Kurniati. (2025). Pembagian Harta Gono-Gini yang Berkeadilan Gender di Indonesia. *JURNAL HUKUM, POLITIK DAN ILMU SOSIAL*, *4*(3), 278–290. https://doi.org/10.55606/jhpis.v4i3.5764.
[11] Khayati, S. (2023). Pembagian Harta Warisan berdasarkan Metode Hukum Waris Islam dan Kompilasi Hukum Islam. *Arus Jurnal Sosial dan Humaniora*, *3*(1), 15–24. https://doi.org/10.57250/ajsh.v3i1.174.

يجوز تغييرها أو تعديلها أو الزيادة عليها أو النقصان منها استنادًا إلى العرف أو العادة أو المصلحة الشخصية. ومن ثمّ، فإن أحكام الميراث تُعدّ من حقوق الله تعالى التي يجب تنفيذها وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية.[12]

قال الله تعالى:

يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ (سورة النساء11)

تدل هذه الآية الكريمة دلالة واضحة على أن تقسيم الميراث ليس اجتهادًا بشريًا ولا نتاجًا لنظام اجتماعي، بل هو تشريع إلهي يحمل بعدًا تعبديًا، ويُعدّ الالتزام به صورة من صور الطاعة لله تعالى والانقياد لأحكامه، إلى جانب كونه حكمًا قانونيًا ملزمًا.[13]

وقد قرر فقهاء الإسلام أن تركة الميت لا يجوز تقسيمها على الورثة إلا بعد استيفاء جملة من الالتزامات الشرعية السابقة على القسمة، وهي: مؤونة تجهيز الميت ودفنه، وسداد ديونه كاملة، وتنفيذ وصيته في حدود الثلث. وقد انعقد إجماع الفقهاء على هذا الترتيب، استنادًا إلى النصوص القرآنية الواردة في سورتي النساء (الآيتان 11–12) التي قرنت دائمًا قسمة الميراث بذكر الوصية والدَّين قبلها.[14]

أما فيما يتعلق بأنصبة الورثة، فقد حدّدها الشرع تحديدًا دقيقًا يراعي مبدأ العدل النسبي. فالزوج يرث نصف تركة زوجته إذا لم يكن لها ولد، ويرث الربع إن كان لها ولد، كما يرث الأولاد بحسب درجة القرابة والجنس، حيث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، كما نصّ على ذلك القرآن الكريم في سورة النساء. وهذه القسمة، في نظر الفقهاء، ليست تمييزًا غير عادل، بل هي عدالة تناسبية تقوم على اختلاف الأعباء والمسؤوليات المالية والاجتماعية الملقاة على عاتق كل طرف، ولا سيما ما يتعلق بالنفقة والالتزامات الأسرية.[15]

[12] Qorri Asyifah, Quratul A'yun, Qurratul Aini, Ridwal Trisoni, & Muhamad Yahya. (2025). Implementasi Mawaris dalam Kehidupan Modern: Upaya Meraih Keberkahan melalui Pembagian Harta Waris Islam. *Hikmah : Jurnal Studi Pendidikan Agama Islam*, *2*(4), 346–353. https://doi.org/10.61132/hikmah.v2i4.1643.

[13] Syifa Mutiara Putri Heriandita, Farah Farouk Alwyni, Mohammad Izdiyan Muttaqin, & Mulawarman Hannase. (2025). The Role of Islamic Inheritance Law with a Maqasid al-Shariah Approach in Addressing the Challenges of Social Justice for Women. *AJIS: Academic Journal of Islamic Studies*, *10*(1), 231–252. https://doi.org/10.29240/ajis.v10i1.11931.

[14] Safitri, E., & Ahmat Saiful. (2025). Islamic Inheritance Law in Indonesia: Analysis of Legal Implementation and Compliance Among Muslim Communities. *RESPONSIVE LAW JOURNAL*, *2*(1), 53–61. https://doi.org/10.59923/rlj.v2i1.460.

[15] M. Iqbal, & Nurul Latifah Hamzah. (2024). Hukum Kewarisan Islam Berdasarkan Sejarah, Hukum, Asas-Asas Kewarisan. *Jurnal Syariah dan Ekonomi Islam*, *2*(1), 18–27. https://doi.org/10.71025/bcdcpc50.

E-ISSN: 3109-9130

وبناءً على هذه الأصول، فإن فقه المواريث لا يقرّ مبدأ تقسيم التركة بعد الوفاة على أساس الملكية المشتركة المطلقة بين الزوجين، كما هو معمول به في مفهوم *المال المشترك* (gono-gini) في بعض القوانين الوضعية. إذ إن أموال الميت تصبح تركة خاضعة لأحكام الميراث الشرعي بعد خصم الالتزامات الواجبة، ولا يُستثنى من ذلك إلا ما ثبت كونه ملكًا خاصًا لأحد الزوجين بدليل معتبر سابق على الوفاة. وعليه، فإن تطبيق نظام المال المشترك بصورة تُهمِّش أحكام المواريث الشرعية يُعدّ مخالفة لمقاصد الشريعة، وينطوي على احتمال انتهاك حقوق بعض الورثة، ويتعارض مع الطبيعة التوقيفية لأحكام الميراث في الإسلام.[16]

ثالثًا: أشكال النزاع في الميراث في حالة قضاء كاندانغهاور، إندرامايو

استنادًا إلى البيانات الميدانية المستقاة من إفادات أفراد الأسرة، نشأت نزاعات الميراث في هذه الحالة بعد وفاة الزوجة، إحدى طرفي الزواج. خلال حياتهما، قام الوالدان بتكوين الممتلكات وتراكمها تدريجيًا حتى بلغت قيمة هذه الأصول أهمية اقتصادية كبيرة. وفقًا للمعايير الشرعية، بعد وفاة أحد الزوجين، يجب إدارة الميراث وفق أحكام فقه المواريث، أي استيفاء تكاليف الجنازة، وسداد ديون الميت بالكامل، وتنفيذ الوصية قبل تقسيم التركة بين الورثة.[17]

مع ذلك، في الواقع العملي، لم يتم تنفيذ تقسيم الميراث فور استيفاء الالتزامات الشرعية السابقة. ولم يكن هذا التأخير نتيجة مشاكل تقنية أو إجرائية فحسب، بل تأثر بعدة اعتبارات داخل الأسرة. ومن أبرز هذه الاعتبارات وجود هبات سابقة قدّمها الوالدان لجميع الأبناء أثناء حياتهما. وقد اعتُبرت هذه الهبات أساسًا للاعتقاد بأن حقوق الأبناء في التركة قد تم الوفاء بها، مما جعل تقسيم الميراث بعد الوفاة يُعتبر غير ضروري.[18]

[16] Khayati, S. (2023). Pembagian Harta Warisan berdasarkan Metode Hukum Waris Islam dan Kompilasi Hukum Islam. *Arus Jurnal Sosial dan Humaniora*, *3*(1), 15–24. https://doi.org/10.57250/ajsh.v3i1.174.
[17] Sukiati, Hidayat, M., & Hasan Sebyar, M. (2023). Analyzing the Practice of Hibah in Lieu of Inheritance among the Indonesian Muslim Community. *Al-Ulum*, *23*(1), 132–152. https://doi.org/10.30603/au.v23i1.3440.
[18] Sukiati, Hidayat, M., & Hasan Sebyar, M. (2023). Analyzing the Practice of Hibah in Lieu of Inheritance among the Indonesian Muslim Community. *Al-Ulum*, *23*(1), 132–152. https://doi.org/10.30603/au.v23i1.3440.

ومن منظور فقه المواريث، تُعد الهبة والميراث مؤسستين قانونيتين مختلفتين، لكل منهما آثار قانونية مستقلة، فلا تُلغى الواحدة الأخرى. فالهبة التي تُمنح أثناء الحياة لا تحجب حق الميراث الذي ينشأ بعد وفاة الميت، إذ إن حقوق الورثة ثابتة شرعًا وتبدأ بعد الوفاة.[19]

علاوة على ذلك، ظهرت مشكلة أخرى تتعلق بنسبة الهبات الممنوحة لكل ابن من الأبناء. فعلى الرغم من أن الهبة مُنحت رسميًا لجميع الأبناء، إلا أنه في الواقع توجد تفاوتات كبيرة في القيم، حيث حصل أحد الأبناء على هبة أكبر بكثير مقارنةً ببقية الأبناء، مما أدى إلى خلق مشكلة عدالة في التوزيع وأصبح ذلك قضية منفصلة تزيد من تعقيد النزاع الأسري.[20]

وفي فقه الإسلام، يُباح للوالدين منح الهبات للأبناء، بشرط الالتزام بالعدل وعدم التسبب في ظلم أي من الورثة. وقد أمر النبي ﷺ بذلك في حديثه الشريف: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» "اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم"، وهو حديث صحيح رواه البخاري (رقم 2587) ومسلم (رقم 1623). ويُستفاد من هذا الحديث أن الهبات غير المتساوية أو غير العادلة يمكن مساءلتها شرعيًا، حتى لو تم منحها أثناء حياة الوالدين واستوفت الشروط الشكلية للهبة.[21]

رابعًا: تحليل آليات تسوية منازعات الميراث في ضوء فقه المواريث والقانون الوضعي

من منظور فقه المواريث، فإن تسوية منازعات الميراث لا يجوز أن تتم إلا وفق الترتيب الذي قررته الشريعة الإسلامية، باعتباره ترتيبًا ملزمًا يحقق العدالة ويحفظ الحقوق. وقد قرر الفقهاء أن التركة لا يجوز قسمتها بين الورثة مباشرةً قبل الوفاء بالالتزامات الشرعية المتعلقة بها، إذ إن هذه الالتزامات مقدَّمة على حقوق الورثة. ويشمل هذا الترتيب: أولًا، تغطية نفقات تجهيز الميت ودفنه؛ وثانيًا، سداد جميع ديون المورِّث؛ وثالثًا، تنفيذ الوصية في حدود الثلث، على ألا تكون لوارث إلا برضا جميع الورثة؛ ورابعًا، قسمة ما تبقى من التركة على الورثة المستحقين وفق الأنصبة المقررة شرعًا.

[19] Khosyi'ah, S., & Asro, M. (2021). Penyelesaian Warisan Melalui Hibah Dalam Perspektif Hukum Islam. *Asy-Syari'ah*, *23*(1). https://doi.org/10.15575/as.v23i1.12755

[20] Nasution, H., & Muchtar, A. R. (2023). Resolving Hibah Disputes Involving Shared Property. *Jurnal Cita Hukum*, *11*(3). https://doi.org/10.15408/jch.v11i2.29762

[21] البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، حديث رقم 2587.
مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم، حديث رقم 1623.

وأي إخلال بهذا الترتيب، سواء بتقديم بعض المراحل أو تأخيرها، يجعل القسمة فاسدة من الناحية الشرعية، لكونها مخالفة لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية.[22]

وعلى خلاف ذلك، يعرف القانون الوضعي الإندونيسي مفهوم المال المشترك، الذي يقوم على اعتبار الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية ملكًا مشتركًا بين الزوجين. ووفقًا لأحكام قانون الزواج رقم (1) لسنة 1974، وكذلك ما ورد في مدونة الأحكام الإسلامية، يُمنح الزوج أو الزوجة الباقي على قيد الحياة حق الحصول على نصف المال المشترك قبل الشروع في قسمة التركة. ويهدف هذا التوجه، من جهة، إلى حماية الحقوق الاقتصادية للزوج الباقي، غير أنه، من جهة أخرى، قد يثير إشكاليات عند تطبيقه داخل الأسر المسلمة التي تسعى إلى الالتزام بأحكام فقه المواريث؛ إذ إن هذا الفقه لا يقر مبدأ الملكية النصفية التلقائية لمجرد قيام رابطة الزواج.

وتُعد هذه الازدواجية بين فقه المواريث والقانون الوضعي المحور الرئيس لظهور النزاعات في كثير من قضايا الميراث، بما في ذلك الحالة محل الدراسة في منطقة كندانغهاور بمحافظة إندرامايو. فحين يُعمل بمفهوم المال المشترك أولًا، يترتب على ذلك تقليص وعاء التركة، الأمر الذي يؤثر مباشرةً في أنصبة بقية الورثة. وفي المقابل، إذا جرى توزيع التركة مباشرةً وفق أحكام فقه المواريث، فإن مفهوم المال المشترك كما هو مقرر في القانون الوضعي يُهمَّش أو يُغفل. ويكشف هذا الواقع عن الحاجة إلى مقاربة تسوية لا تقتصر على الجانب القانوني الشكلي، بل تراعي في الوقت ذاته مبادئ العدالة، والالتزام بأحكام الشريعة، والحفاظ على تماسك الأسرة.

وفي إطار تحقيق المصلحة (*المصلحة الشرعية*)، تُعد تسوية منازعات الميراث عن طريق التشاور الأسري القائم على مبادئ فقه المواريث الخيار الأمثل. فالتشاور يتيح للأطراف المعنية فهم حقوقهم والتزاماتهم فهمًا متوازنًا، كما يسهم في تجنب النزاعات الممتدة التي قد تُفضي إلى تفكك الروابط الأسرية. وفي حال تعذر الوصول إلى اتفاق عن طريق التشاور، فإن اللجوء إلى القضاء الشرعي يمثل مسارًا مشروعًا، لما يتمتع به من صلاحية لدمج أحكام الشريعة الإسلامية مع مقتضيات القانون الوضعي في حكم قضائي واحد. وبهذا، لا تقتصر تسوية منازعات الميراث على تحقيق اليقين القانوني فحسب، بل تمتد لتشمل إرساء العدالة وتحقيق المصلحة لجميع الورثة.

[22] Zal Farizi, N. A., Misbahuzzulam, M., & Abdulaziz, M. `. (2025). Kewajiban Ahli Waris Terhadap Utang Pewaris: Analisis Pasal 175 KHI dalam Perspektif Fikih Syafi'i. *Al-Usariyah: Jurnal Hukum Keluarga Islam*, *3*(2), 155–170. https://doi.org/10.37397/al-usariyah.v3i2.893

ث. الخاتمة

في ضوء نتائج البحث والمناقشات السابقة، يتبين أن النزاعات المتعلقة بالميراث داخل الأسر المسلمة في منطقة كندانغهاور بمحافظة إندرامايو ترجع في جوهرها إلى الاختلاف في الفهم والتطبيق بين مفهوم المال المشترك (*غونو–غيني* (كما هو معتمد في القانون الوضعي الإندونيسي، وبين الأحكام المقررة في فقه المواريث الإسلامي. إذ يعتبر القانون الوضعي أن الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية تُعد مالًا مشتركًا يجب اقتسامه مناصفةً في على قسمة التركة، في حين يؤكد الفقه الإسلامي أن التركة بكاملها لا تُقسم بين الورثة إلا بعد استيفاء الالتزامات الشرعية، المتمثلة في تكاليف تجهيز الميت، وسداد الديون، وتنفيذ الوصايا المشروعة.

ومن منظور فقه المواريث، فإن المطالبة بتقسيم الأموال وفق نظام المال المشترك بعد وفاة أحد الزوجين تفتقر إلى الأساس الشرعي، لأن الشريعة الإسلامية لا تقر مبدأ الملكية الجماعية التلقائية لكامل الأموال بسبب رابطة الزواج وحدها. وقد حدد القرآن الكريم حقوق كل من الزوج والزوجة تحديدًا دقيقًا، وأي تعديل في أنصبة الميراث استنادًا إلى اعتبارات اقتصادية أو أعراف اجتماعية قد يؤدي إلى مخالفة أحكام الشريعة، فضلًا عن كونه سببًا محتملًا لإلحاق الظلم ببقية الورثة.

وتكشف الوقائع التي تناولتها هذه الدراسة أن تعقيد النزاعات الميراثية يزداد في ظل وجود عناصر إضافية، مثل الديون التي لم تُسوَّ، والهبات التي قُدِّمت في حياة المورِّث، والوصايا الموجهة إلى أحد الأبناء أكثر م ن غيره، إضافة إلى حالة الزواج الثاني من جانب الزوج. وتؤكد هذه المعطيات أهمية امتلاك فهم سليم لفقه المواريث، بما يكفل صيانة حقوق جميع الأطراف، ويحد من احتمالات النزاع منذ مراحله الأولى.

وانطلاقًا من مبدأ تحقيق المصلحة ودرء المفاسد، فإن تسوية نزاعات الميراث على أساس التشاور الأسري المستند إلى قواعد فقه المواريث تُعد الخيار الأمثل. فالتشاور يتيح للأطراف المعنية إدراك حقوقهم والتزاماتهم إدراكًا متوازنًا، كما يسهم في الحفاظ على العلاقات الأسرية من التفكك. وفي حال تعذر الوصول إلى اتفاق عبر هذا المسار، فإن اللجوء إلى القضاء الشرعي يمثل بديلًا مشروعًا، نظرًا لما يملكه من صلاحية لدمج أحكام الشريعة الإسلامية مع مقتضيات القانون الوضعي في إطار حكم قضائي واحد، بما يحقق العدالة ويعزز الانسجام داخل الأسرة المسلمة.

ج. المراجع

القرآن الكريم.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه صحيح البخاري

مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم

Anindya, D., Stie, H., & Riau, M. (2021). Perbandingan Pembagian Harta Bersama Menurut Hukum Positif Dan Hukum Islam. *Jurnal Gagasan Hukum*, *03*(02). https://journal.unilak.ac.id/index.php/gh/

Fatorina, F. (2021). Hibah dalam Sistem Pembagian Waris Islam. *Matan : Journal of Islam and Muslim Society*, *3*(2), 123. https://doi.org/10.20884/1.matan.2021.3.2.4275

Fiantika Armanda, Salsa Luthfiah Rezki, & Kurniati Kurniati. (2025). Pembagian Harta Gono-Gini yang Berkeadilan Gender di Indonesia. *JURNAL HUKUM, POLITIK DAN ILMU SOSIAL*, *4*(3), 278–290. https://doi.org/10.55606/jhpis.v4i3.5764

Hariati, S. (2024). Penerapan Hukum Waris Islam Pasca Berlakunya Kompilasi Hukum Islam di Indonesia. *JURNAL SOSIAL EKONOMI DAN HUMANIORA*, *10*(3), 528–534. https://doi.org/10.29303/jseh.v10i3.666

Hidayat, M. (2024). Islam, State, and Local Wisdom: An Examination of Widowhood Inheritance Law in Indonesia. *Al-Qadha : Jurnal Hukum Islam dan Perundang-Undangan*, *11*(2), 312–327. https://doi.org/10.32505/qadha.v11i2.9518

Khayati, S. (2023). Pembagian Harta Warisan berdasarkan Metode Hukum Waris Islam dan Kompilasi Hukum Islam. *Arus Jurnal Sosial dan Humaniora*, *3*(1), 15–24. https://doi.org/10.57250/ajsh.v3i1.174

Khosyi'ah, S. (2018). Keadilan Distributif atas Pembagian Harta Bersama dalam Perkawinan bagi Keluarga Muslim di Indonesia. *Al-Manahij: Jurnal Kajian Hukum Islam*, *11*(1), 35–48. https://doi.org/10.24090/mnh.v11i1.1266

Khosyi'ah, S., & Asro, M. (2021). Penyelesaian Warisan Melalui Hibah Dalam Perspektif Hukum Islam. *Asy-Syari'ah*, *23*(1). https://doi.org/10.15575/as.v23i1.12755

M. Iqbal, & Nurul Latifah Hamzah. (2024). Hukum Kewarisan Islam Berdasarkan Sejarah, Hukum, Asas-Asas Kewarisan. *Jurnal Syariah dan Ekonomi Islam*, *2*(1), 18–27. https://doi.org/10.71025/bcdcpc50

Muthmainnah, M., & Santoso, F. S. (2019). Akibat Hukum Harta Bersama Perkawinan Dalam Pewarisan Di Indonesia Analisis Komparatif Hukum Islam Dan Hukum Adat. *Ulumuddin : Jurnal Ilmu-ilmu Keislaman*, *9*(1), 81–96. https://doi.org/10.47200/ulumuddin.v9i1.286

Najma, S. N. N., & Surahmad Surahmad. (2025). Penerapan Asas Keadilan dalam Penetapan Warisan Tanpa Ahli Waris di Peradilan Agama. *JURNAL USM LAW REVIEW*, *8*(3), 2403–2420. https://doi.org/10.26623/julr.v8i3.13034

Nasution, H., & Muchtar, A. R. (2023). Resolving Hibah Disputes Involving Shared Property. *Jurnal Cita Hukum*, *11*(3). https://doi.org/10.15408/jch.v11i2.29762

Qorri Asyifah, Quratul A'yun, Qurratul Aini, Ridwal Trisoni, & Muhamad Yahya. (2025). Implementasi Mawaris dalam Kehidupan Modern: Upaya Meraih Keberkahan melalui Pembagian Harta Waris Islam. *Hikmah : Jurnal Studi Pendidikan Agama Islam*, *2*(4), 346–353. https://doi.org/10.61132/hikmah.v2i4.1643

Safitri, E., & Ahmat Saiful. (2025). Islamic Inheritance Law in Indonesia: Analysis of Legal Implementation and Compliance Among Muslim Communities. *RESPONSIVE LAW JOURNAL*, *2*(1), 53–61. https://doi.org/10.59923/rlj.v2i1.460

Sukiati, Hidayat, M., & Hasan Sebyar, M. (2023). Analyzing the Practice of Hibah in Lieu of Inheritance among the Indonesian Muslim Community. *Al-Ulum*, *23*(1), 132–152. https://doi.org/10.30603/au.v23i1.3440

Susanti, S., Muh. Yunan Putra, & Hikmah. (2025). Status Harta Bersama Suami Kedua dalam Pembagian Waris Menurut Hukum Islam: Studi Yuridis-Empiris di Kota Bima. *Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah: Jurnal Hukum Keluarga dan Peradilan Islam*, *6*(2), 127–140. https://doi.org/10.15575/as.v10i2.46232

Syifa Mutiara Putri Heriandita, Farah Farouk Alwyni, Mohammad Izdiyan Muttaqin, & Mulawarman Hannase. (2025). The Role of Islamic Inheritance Law with a Maqasid al-Shariah Approach in Addressing the Challenges of Social Justice for Women. *AJIS: Academic Journal of Islamic Studies*, *10*(1), 231–252. https://doi.org/10.29240/ajis.v10i1.11931

Zal Farizi, N. A., Misbahuzzulam, M., & Abdulaziz, M. `. (2025). Kewajiban Ahli Waris Terhadap Utang Pewaris: Analisis Pasal 175 KHI dalam Perspektif Fikih Syafi'i. *Al-Usariyah: Jurnal Hukum Keluarga Islam*, *3*(2), 155–170. https://doi.org/10.37397/al-usariyah.v3i2.893